



**> مهما قيل في محطة 2011م وما هو امتداد لها فإن أحداث ليبيا ثم سوريا تؤكد أن أنموذج اليمن كحل سلمي هو الأفضل لواقع كل بلد وللأطراف في أي بلد بما في ذلك ما تسمى ثورة أو اصطفاها.**

**مطهر الاشموري**

## البديل مليشيات الأخوان والقاعدة

الانتخابات بما يقدم شمولية يصدرها الغرب للتعامل مع ديمقراطيات الشرق.

الزعيم علي عبدالله صالح لم يهرب كما «بن علي» في تونس ولم ينح أو يجبر على التنحي كما مبارك وإنما ترك السلطة من خلال اتفاق سياسي معزز بقرار دولي ومن خلال انتخابات ورئيس منتخب كيدبل.

إذا فعلي عبدالله صالح الذي ترك السلطة هو طرف في مبادرة واتفاق وتظل له كامل الحقوق المنصوص عليها في هذا الاتفاق ولا تستقط الحالات الأخرى المختلفة على الوضع والواقع في اليمن.

باسندوة رئيس المجلس الوطني ورئيس حكومة الوفاق هو من نظام علي عبدالله صالح أكثر وأوضح من التنصيص على شفيق ونظام مبارك.

مثلما القوات المسلحة في مصر هي التي حافظت على الاستقرار وملء الفراغ في الفترة الانتقالية كنظام فالحرس الجمهوري في اليمن هو الذي حافظ على الاستقرار وحال دون الفوضى والصراعات المتفوحة.

استمرار الحروب ضد الحرس الجمهوري في ظل حكومة الوفاق من قبل مليشيات «الأخوان» يعني فرض هذه الميليشيات كبديل للقوات المسلحة ربطاً بوحادية الفكر مع القاعدة «التي يمارس بطورتها وغربلتها أمريكا بالمشراكة مع الإصلاح» الذي يريد السيطرة على بنية النظام أولاً ومن ثم استكمال السيطرة على النظام ويمارس ذات الاستعمال ضد شفيق في مصر وكأنه لا أهمية ولا قيمة للمبادرة الخليجية وما ترتب عليها.

خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي حتى تحقيق الوحدة مارس الإصلاح نظام المحاكمة للإعلاميين والصحفيين والمفكرين عبر فتاوى التكفير والتصفية والترهيب والغنف بمختلف أنواعه ومنذ محطة ٢٠١١م كأنما الإصلاح بات هو النظام القائم والقادم حين يقصي الناصريين والحوثيين من الساحات ومن زهو هذا التوجه فهو لم يعد في دور الافتاء بتكفير مفكر أو اهدار دم صحفي بحكم أنه مرتد أو كافر كما لم يعد يفتي بالقتل والنهب كما في حرب ١٩٩٤م ولكنه يفتي بوجوب قتل الحرس الجمهوري والأمن المركزي والبديل لم يعد غير مليشيات «الأخوان» الملتحمة بالفرقة والقاعدة التي تعتنق الجهاد ضد الحوثية والشيعية كما ضد الشيوعية!

الإيراني مارس ويمارس التعبئة لما يسميه الجهاد ضد أمريكا ولكن قدراته وأقربها في الإسقاط أو الممارسة أن يكون جهاداً ضد السنة كائناً ما تيارات.

العدو المعلن لأمريكا هو إيران كنظام والقاعدة كإرهاب وبالتالي فكل أطراف وتيارات الأسلمة كائناً ما أحزاب وأجنحة سياسية أو عسكرية هم شركاء في الحروب والصراعات الأمريكية بأي قدر من الإرادة والوعي أو بدونه وكل ما يجري هو إعادة تكيف ذلك كحريات أو كديمقراطية الوفاق في اليمن بكل أطرافه لا يستطيع إقناع الشريك في الوفاق الموقع على الاتفاق وهو الإصلاح بأن يمنع مليشياته من وقف الاعتداءات ضد الحرس الجمهوري والطرف الوحيد القادر أمريكا.

الذين يتحدثون بسباب عن الدولة المدنية يعرفون حق المعرفة استحالة منع معركة قائمة أو حرب قادمة بين القاعدة والإصلاح من جهة والحوثية من جهة ربطاً بالصراع مع إيران الاقليمي والعالمي فماذا يكون البديل في هذه الأجواء لنظام يسقط أو يتم إسقاطه؟

لقد كان السادات نائباً للزعيم جمال

**بتفكيك الحرس..**  
**الإصلاح يسيطر**  
**على بنية النظام!**

عبدالناصر في مصر، وحين أصبح الرئيس انقلب على فكر وتجربة وسياسات عبدالناصر كليا هذا يؤكد بسهولة بأن حسبة السادات في أي وضع وتموضع آخر على عبدالناصر التجربة الخطأ.

إذا ذلك حال السادات الأقرب لعبدالناصر فحسبة أحمد شفيق على مبارك أو نظامه هو الخطأ والخطية بسبق إصرار وتخطيط لإدارة العملية الديمقراطية الانتخابية في مصر من الخارج.

قد تكون مشاركة شفيق في المرحلة الأولى والحملة الإعلامية السياسية المعولة ضده في المرحلة الثانية من فضائيات مسالة مخطط لها كإثارة للانتخابات وممارسة تهور في

الفارق في أن ما امتلكه النظام في اليمن من مرونة أو ما قدمه من تنازلات لم يقبل نظام آخر على تقديمها حتى حين توجد حالة استثنائية وتنازلات لا تقبل وإن قبلت اضطراباً فلعمل سياسي فيما تمارس الأفعال في الخطاب والإعلام الرفض بعينه.

المجتمع الدولي اصدر قراراً حول أمريكا والنيقود التدخل لحماية المدنيين واستعمل ذلك غطاءً لذلك النظام الليبي ولكن هذا المجتمع الدولي لا يستطيع أن يتدخل أو لا يريد إيقاف الاقتتال والموت بالمئات بين القبائل في ليبيا.

المدنيون الذين احتاجوا للحماية في عهد القذافي هم في حاجة للحماية اليوم.. فلماذا التخلي عن هذه الحماية؟

هذا يعني أن الحماية مقرونة ببقاء نظام أو حاكم حتى تصفيته وحيله ولكن بعد ذلك ما يكون، وليس من حقنا الاختلاف حوله أو الاعتراض عليه، وفي وضع الانفراد والهيمنة الأمريكية على المنطقة، فأمركا تصبح تجاه قضية الانظمة في بعد القضاء والقدر أو من القضاء والقدر فقد أعطت ياسر عرفات حكماً ذاتياً من خلال أوسلو ثم قضى عليه بالحصار أو القتل أو السم أو كل ذلك.

لم يعد في المنطقة شعب أو واقع يستطيع فرض إرادته وإعادة حاكم لا تريده أمريكا كما فنزويلا.

بات من المسلمات أن أمريكا تستطيع خلع أي حاكم واسقاط أي نظام، وهي لم تعد بحاجة للانقلابات على طريقة تشيلي أو غيرها فقد صار بمقدورها تهيب الأراضية الداخلية وقمع الأنظمة لمنع أو تخفيض قمعها وتحريك الأراضية الخارجية بأعلى ضغوط وقوة.

إذا نحن نسلم بقدرتها على إسقاط حاكم أو نظام فكل ما نطالب به هو أن يكون النظام الدولي يمتلك ذات الرحمة تجاه هذه الشعوب بمستوى ما عرف في مراحل سابقة بنظام الصوالية الدولية.

منذ تفكك السوفيت والغرب بقيادة أمريكا تجر شعوب المنطقة إلى صراعات وحروب تعينها أكثر مما تعني شعوب المنطقة، فالإسلام بات كالمعطل ولم يفعل إلا في حروب الجهاد بأفغانستان ومقابل ذلك تفعيل مواجهة خطر الثورة الإيرانية.

الذي تعينه محطة ٢٠١١م هو الجهاد ضد الشيعة وذلك تسقط القاعدة في اليمن كجهاد ضد الحوثية، وبالمقابل فالنظام

# هل تخرج الثقافة من حالة التيه..

**> تظل الثقافة هي البعد الأهم في قياس تقدم الأمم ومدى قابليتها للتطور والنماء وقابليتها لإحداث المتغير الحضاري، فالثورة الثقافية تسبق الثورات الاجتماعية، وبدونها تكون الثورات الاجتماعية أقرب إلى العدمية والفراغ الذي ينشد الامتلاء.**

**عبدالرحمن مراد**



لا ننكر أن ثمة جهوداً تبذل في سبيل تطوير وتحديث الفنون لكنها تظل جهوداً فردية لا تستند على قيم معيارية ولا تحقق بعداً استراتيجياً منهاجياً يكون قادراً من خلال عملية التراكم على التأسيس لقيم حضارية تحفظ للبعد قيمته ومعناه وتخرجه من دوائر الضيق والحدائق يتطلب جهداً مضاعفاً هناك حلقات مفقودة في المنظومة العلائقية بين المجتمع والسلطة واتصال مثل تلك الحلقات يتطلب جهداً مضاعفاً في التفكير والعمل بحيث يصبح الاشتغال على العملية الإبداعية اشتغلاً تفاعلياً وربحياً والاستثمار في المجالات الفنية والإبداعية لا يقل شأناً عن الاستثمار في غيرها، ومثل ذلك يفرض بناً إلى التأكيد على إعادة الاعتبار للحصص الفنية والأنشطة الثقافية في المدارس والأندية الرياضية، كما ضرورة إظهارها في التأسيس للبنية التحتية الثقافية ضرورة إظهارها في الحضاري الذي نرغب في الوصول إليه من خلال تفاعلنا مع مظاهر العصر وتجلياته.

لقد أصبح المثقف مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالخروج من حالة التيه التي وصل إليها ولن يتحقق له ذلك إلا من خلال تفعيل دور النقد الثقافي والإبداعي، وتهذيب مسارات الحياة برؤى أقرب إلى الموضوعية وبعد ما تكون عن الذاتية التي اتسمت بها المرحلة السابقة، فكان من نتائجها ما وصل إليه من تيه وتشظي وما شاع في الحياة من قيم بديلة غير حضارية وما شاع فيها من فساد.

ومن المهم القول إن الإحزاب والتنظيمات السياسية قد تركت أثر سنياً لا يمكن تجاوزه إلا من خلال القراءة النقدية والعمل الدؤوب على التحديث في رؤاها وأليات عملها ولن يتحقق ذلك إلا من خلال أحداث ثورة حقيقية تتفاعل مع لحظتها وتقوم بتبسيط تلك القيادات العتيقة التي لا نرى في ملامحها إلا ذلك الماضي الدامي وفقدت قدرتها على العطاء والتجديد والأضافة.

نؤمن أن هناك قيادات تاريخية من حقها أن تنال التكريم والامتنان -ومن حقها ذلك- وفي السياق ذاته نؤمن أنه من حق الأجيال أن تساهم في صناعة التاريخ وهي سنة كونية جبل الله الناس عليها ولا يمكننا تعطيلها. جل ما نتمناه أن تبدأ لحظة جديدة تصنع بلماً جديداً، متصالحة مع ذاتها ومع التاريخ ويسع كل أبنائها دون نفي أو إقصاء أو تهيش.

ممنهجة تكون إعادة الهيكلة ومنظومة التشريعات نتيجة لها وليس واحدة من مقدماتها.

لقد أصبح البعد السياسي أكثر طغياناً من ذي قبل وأصبح المثقف أكثر ارتهاناً ولم يكن بيان بعض أدباء المحافظات الجنوبية الداعي إلى تأسيس كيان منفصل عن الاتحاد الاخدشاً في القيمة والمعنى الذي تأسس عليها اتحاد الأدباء والكتاب

ممنهجة تكون إعادة الهيكلة ومنظومة التشريعات نتيجة لها وليس واحدة من مقدماتها. لقد أصبح البعد السياسي أكثر طغياناً من ذي قبل وأصبح المثقف أكثر ارتهاناً ولم يكن بيان بعض أدباء المحافظات الجنوبية الداعي إلى تأسيس كيان منفصل عن الاتحاد الاخدشاً في القيمة والمعنى الذي تأسس عليها اتحاد الأدباء والكتاب

والاهتمام بالبعد الثقافي لا يقل شأناً عن اهتمام الأمم الأخرى بالبعد الإنمائي والاقتصادي.. بيد أن الذي يحدث في دول العالم الثالث يأتي على تقيض مسارات التطور لذلك نجداهما تتحور في دوائر الثبات ولا تكاد تتجاوزها.

وإذا كان المجتمع اليمني يعيش حالة ثورية خاصة فرضتها الظروف والمناخات العامة، فقد أصبح لزاماً على كل القائمين على البعد الثقافي الوطني الاشتغال على قيم التطوير والتحديث وبما يتواءم مع حاجات المجتمع وتطلعاته وبالمعنى الذي يعيد للبعد والمثقف قيمته ومعناه ويحفظ له توازنه ووجوده وفاعليته في صياغة وفلسفة معنى الوجود.

لقد عانى البعد اليمني كثيراً ولاقى من شظف العيش والإقصاء والتهيش والاعتزاز كما لم يلاقه مبدع آخر في كل بقاع الأرض، لم تكن تباشير الاعتناق التي لاحت في الأفق الوطني إلا وميضاً يأمل منها المثقف والمبدع استعادة دوره وفاعليته في الحياة وحتى يستعيد دوره وسلطته يتوجب أن يكون مسؤولاً، إذ لا مسؤولية حيث لا سلطة ولا سلطة بلا مسؤولية، كما أنه لا سلطة ولا مسؤولية في ظل الغياب والاعتزاز للقانون.. كما أن الاهتمام بالكوارث النوعية الإبداعية والابتكارية هو اهتمام ببعية النماء والتطور والقيمة الحضارية المدركة للبعد التاريخي القادرة على

إحداث عملية الانتقال النوعي بما يتواءم والقيمة النوعية للبعد الحضاري المعاصر.

وما يحدث في واقعنا المعيش في ظل الارهاصات الأولى لعملية الانتقال لا أظنه منطقياً، فالماضي مازال يتدفق بقوة الشلال في صميم التجربة الجديدة التي يفترض أن تؤسس لواقع أجد لا يشبه الماضي ولكنه يمتد منه ويتغافر عنه، وقد أصبح لزاماً على وزارة الثقافة أن تفكر في إعداد استراتيجية وطنية تحدث ثورة حقيقية في الوسط الإبداعي والثقافي تخرج المبدع والمثقف من حال الاعتزاز إلى حال الاحساس بالقيمة والوجود ومن حال التسول على أبوابها إلى حال الإنتاج ومن حال التلقي إلى حال المبادرة والابتكار، ومن حال الإقصاء إلى حال المشاركة والصنع والخلق، كما أن جدية وتحديث وظائف الوزارة أصبح ضرورة وطنية تملأها الظروف الوطنية والحضارية والتطور، إذ يتوجب القيام بدراسة علمية

اليمنيين.. ولا أظن ذلك البيان الذي صدر عن أولئك الأدباء إلا بحثاً عن قيمة وجودية في واقع أصبح لا يتعامل إلا مع مفردات الموت والفناء والغناء الآخر وتسيطر عليه روح الاستبداد وتصادر فيه الحريات وأصبح المثقف والمبدع هامشاً في متن الحياة يتجرع وجبات الألم ويقاسي ضرورات العيش الكريم.

ما يجب أن يدركه الآخر أن الوظيفة الإبداعية لم تعد كما كانت عليه من قبل مشاركة وجدانية وتصويراً لشوارد الأفكار والوجدان ولكنها أصبحت عملية استشرافية وصناعية للمستقبل وهي جزء لا يتجزأ من عملية تطوير الروح في خلق فضاءات أكثر جمالا تراعي التوازن الروحي والنفسى لخلق معادلة الحياة المتسقة والقادرة على التفاعل مع الزمان والمكان وبما يعكس قيمتها الحضارية الدالة عليها والمحقة لهويتها الزمانية دون اجترار، فالفن حياة مركزية يحمل في نسيجه العام روح التطور والنماء والتحديث ويؤكد على القيمة الجمالية للحياة.



## المشروع الخامس

تكون فيها اعجز عن أن تصدى لكل تلك المشاريع المستهدفة لأمن واستقرار ووحدة الوطن. ننصح هؤلاء بالعودة إلى رشد هم والسمو بأحلامهم والنهوض بطموحاتهم وتجاوز ذلك التقرم الذي أصاب عقولهم لتكون بكر الوطن الذي يتسع لجميع أبنائه من خلال ذلك التنافس البناء الهادف خدمة الجمهور، وعبر تلك الصناديق التي يمكنهم تحقيق أحلامهم المشروعة من خلالها.. وندعو عقلاءهم إلى الوقوف أمام كل تلك المشاريع والمخاطر المدقة بالوطن، فجميعنا مستهدفون بما يحدث وما يتطلبه ذلك من ضرورة تجاوز الماضي والاصطفاة معا في مواجهة تلك المخاطر التي تستغل خلافتنا تلك بما يخدم مشروعاتها وأجندة خارجية..

بين أصحاب تلك المشاريع وما أنتجه اجتماع هؤلاء الفقراء تحت راية واحدة وتكوينهم لمشروعهم الخامس إلا خير دليل على ذلك المشروع الذي قرر فيه أصحابه استهداف أمن واستقرار ووحدة هذا الوطن وسيادته من خلال استهدافهم للمؤسسة العسكرية - قوات الحرس الجمهوري - عبر كل تلك المحاولات السابقة الهادفة إلى الاستيلاء على بعض معسكراته وإدخاله في حرب استنزاف بغرض انهكاها، أو عبر إساءاتهم تفسير بند الهيكلية المنصوص عليها في المبادرة واليتها المزممة وبما يخدم تلك المشاريع وأصحابها الذين يرون في هذه المؤسسة حائطا تتحطم على جدرانها الفولاذية كل أحلامهم وطموحاتهم الصغيرة وبما يكفل لهم تفتيت تلك المؤسسة الوطنية بصورة

خلال كل محاولاتهم السابقة والألحقة الهادفة لتحقيقها على أرض الواقع.

ناسين أو متناسين أن اليمن أعصى من أن يكون أرضا خصبة لمثل تلك المشاريع التي يسعى أصحابها لتنفيذها بعقلية المقامر، تلك العقلية التي تقوم على أساس ربح كل شيء أو خسارة كل شيء. وما يعنيه ذلك من أننا في اليمن مازلنا عرضة لتلك المشاريع التي تتعامل مع هذا الوطن وشعبه باعتبارهم مجموعة من الرهائن ليس لهم الحق في إبداء آرائهم وتحديد مصيرهم، غير أنهين بخياراتهم، ماضية في تنفيذ مشاريعهم تلك بالرغم من كل ذلك الرفض الشعبي لها وأصحابها.

وما ذلك التحالف غير المتناغم

**محمد علي حسن**

مخطئ من يظن أن اليمن قد تجاوز أزمته أو خرج من عنق تلك الزجاجة التي أطلقت على طموحات أبنائه وزادت من معاناتهم بمجرد التوقيع على المبادرة الخليجية وألياتها المزممة التي ظن اليمنيون أن فيها خلاصهم من هذه الأزمة المفتعلة من قبل أصحاب تلك المشاريع الصغيرة التي تسعى إلى حزينة اليمن ومشيعته وأفغنته والعودة به إلى ما قبل الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م.

تلك المشاريع التي لم يباس أصحابها من فشلها وعدم قابليتها للتطبيق والاستنساخ في هذا البلد لعدة اعتبارات - ليس هذا مجالا لذكرها - من

